قالت العرب

"والآن أشهد أن حضورك موت وأن غيابك موتان
والآن أمشي على خنجر وأغني...قد عرف الموت أني أحبك
أني أجدد يوماً مضى ... لأحبك يوماً وأمضي..."

المشهد

العدد 340 - السنة الرابعة عشرة -الثلاثاء 15 يوليو 2025 م الموافق 20 محرم 1447 هـ

التحليل السياسى بين التفكير الرغبى والحرب النفسية

من غزة إلى طهران .. وسائل الإعلام ميدان قتال

طرحت الحرب القصيرة بين إسرائيل وإيران، مثلما طرحت الحرب على غزة التى فجرها هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ من قبل، مشكلة كبيرة فيما يتعلق بتحليل أحداث وثيقة الصلة بصراعات مشحونة بالعواطف وبتصورات أيديولوجية مسبقة، وينظر إليها، عادة، من خلال سرديات كبرى ترسم لها مسارات تاريخية حتمية أو شبه حتمية. ففى مثل هذه الصراعات، كثيراً ما يختلط التحليل والرأى بما يسمى بالتفكير الرغبى wishful thinking، الذى يُخضع التحليل لأهواء المحلل أو بما يرضى توقعات الجمهور المستهدف وما يتمناه بغض النظر عما تنبئ به البيانات المتاحة والوقائع. لكن الأخطر من التفكير الرغبي، أن كثيرا من التحليلات والآراء التى تنتشر عبر وسائل الإعلام، التى غدت ميدانًا آخر للقتال، أصبحت واحدة من أدوات الحرب النفسية، وجزءً أساسيًا من المعركة على الوعى والإدراك، وباتت من بين العناصر الأكثر حسماً وخطورة فى الحروب الحديثة، خصوصًا إذا ما علمنا أن الهدف الرئيسى لأى حرب هو كسر إرادة الخصم وإقناعه بهزيمته، معنوياً ونفسياً، حتى قبل وقوع الهزيمة الفعلية أو المادية.

التحليلات السياسية أخطر من الدعاية المباشرة لأنها تسعى إلى "احتلال العقل واحتلال اللغة"

الجائزة الأساسية التى حققتها إسرائيل من هذه الحرب هو تعطيل المفاوضات النووية الأمريكية الإيرانية

وفى هذا السياق، أصبح التحليل السياسى أداة أكثر تأثيرًا فى الأطراف المتصارعة من حملات الدعاية الموجهة التى تشرف عليها أجهزة المخابرات والأجهزة المسؤولة عن شن الحروب النفسية، فالتحليلات السياسية تلعب دوراً أخطر من الدعاية المباشرة، لأنها تسعى، وبشكل مباشر إلى "احتلال العقل واحتلال اللغة"، حسبما تذهب القاصة والمترجمة العراقية بثينة الناصري، فى كتابها "احتلال العقل: الإعلام والحرب النفسية"، الصادر فى عام ٢٠١٧، من خلال برامج وعمليات معقدة لغسل الأدمغة .ويوظف التحليل السياسى والاستراتيجي، فى الحرب النفسية، مثله مثل النتائج التى خلصت إليها البحوث فى مجالات مختلفة المعنية بدراسة السلوك البشرى والتأثير فيها والتى تستفيد من البحوث فى علم الأحياء (البيولوجيا) أو علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو علم النفس، وكان تأثير ثورة المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة عظيمًا فى الحرب النفسية وأدواتها. ومع هذا، تظل الكلمة هى الميدان الرئيسى للحرب النفسية، ولا يزال التأثير فى إدراك الخصم على مستوى نخبة صنع القرار، أو على مستوى الجمهور العام بغرض توجيه ردود فعله وتوجهاته هو هدف هذه الحرب وغايتها. فهذه الحرب «معركة الكلمة والمعتقد، بحسب وصف صلاح نصر، مدير جهاز المخابرات المصرية الراحل، فى كتابه عن «الحرب النفسية» الذى صدر فى جزأين فى سبتمبر عام ١٩٦٦، والذى يوضح كيف توظف نتائج البحوث البيولوجيا وعلم النفس فى خدمة الأمن القومى للدول.

الحرب فى عالم «ما بعد الحقيقة»

تميزت الحرب الإسرائيلية على غزة، ومع حزب الله فى لبنان، ومع الحوثيين فى اليمن، وأخيراً حربها مع إيران، بحضور لافت للمحللين السياسيين والخبراء الاستراتيجيين والعسكريين الذين يتحدثون للجمهور من خلال المنصات الإعلامية، وعادة ما يتم اختيار المتحدثين على نحو يظهر حيادية المؤسسة الإعلامية وحرصها على تحقيق التوازن فى تغطية الأحداث. التوسع فى الاعتماد على المحللين والخبراء تطور جديد ناجم عن ثورة المعلومات والاتصالات وفى دور وسائل الإعلام التى باتت تتعامل مع متلقين لديهم بدائل عديدة للمعرفة وتكوين الرأى فى ظل التدفق الهائل للمعلومات والبيانات وبسرعة كبيرة، عبر الوسائط المختلفة للإعلام الجديد مع التوسع الاعتماد على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعى وظهور لاعبين جدد قادرين على التعامل مع هذه الوسائط الجديدة وتوظيفها من خلال ضخ اللقطات المصورة والمعلومات، وترتب على ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعى والانترنت لضخ كم كبير من الأخبار والتقارير المزيفة، لا سيما مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعى التوليدي، وقد ساهم ذلك فى بروز ما بات يعرف فى الدراسات الإعلامية والاجتماعية بعالم «ما بعد الحقيقة»، والذى يشير إلى مناخ ثقافى وسياسى يتراجع فيه تأثير الحقائق الموضوعية فى تشكيل الرأى العام، فيما يتزايد تأثير العواطف والمعتقدات الشخصية، على نحو يصبح معه تأثير الحقائق والوقائع ثانويًا مقارنةً بتأثير العواطف والآراء الشخصية، خاصةً فى الخطاب السياسي.

من المفترض أن يساهم التوسع فى دور التحليل السياسي، الذى كان يقتصر على تقديم المشورة لصناع القرار، لطرح تقديرات للموقف للجمهور الأوسع الذى يؤثر على المسؤولين الذين يتخذون القرارات من خلال مراقبة قراراته وتقييم أدائهم. ومن المفترض أن يساعد هؤلاء المحللون والخبراء، الجمهور على رؤية الحقائق من خلال التنقيب فى السيل الهائل من البيانات والمعلومات، لتكوين تصور أقرب إلى الواقع، لكن معظم هؤلاء المحللين والخبراء ساهموا فى إفساد المهمة الأساسية للإعلام بتحويل المنصات الإعلامية إلى منصات للتضليل وتزييف الوعى وتغييب الجمهور عن حقائق الحرب وتطوراتها ومساراتها، إما بسبب تغليب أهوائهم على الحقائق أو تكييف استنتاجاتهم لتتوافق مع رغباتهم ومع توقعات الجمهور وتفضيلاته. والنتيجة أن الجمهور يصحو فجأة على واقع مغاير تمامًا لما كان يقوله المحللون عبر وسائل الإعلام. هناك إشكاليات كبيرة تطرحها ثورة الاتصالات والمعلومات، ومصادر البيانات المفتوحة من خلال الانترنت، والتى أتاحت للجمهور العام سيلاً من البيانات والمعلومات، لكنها لم تساعده فى الوقت نفسه على تقييم ما تقوله البيانات الرسمية لهذا الطرف أو ذاك. وبدلاً من أن يُعين الخبراء والمحللون الجمهور على الوقوف على حقيقة ما يجري، والتزامهم الحياد والموضوعية واستنادهم إلى معلومات دقيقة وبيانات موثقة، فإنهم يسيئون استغلال ما يتمتعون به من مصداقية.

تجدر الإشارة هنا إلى الفارق الكبير بين التحليلات التى يعلنها المحللون من خلال وسائل الإعلام، والتحليلات التى تجريها مراكز التفكير والدراسات، وكذلك الفارق بين ما تنشره هذه المراكز للجمهور وبين ما لا تنشره. وعليه، يجب النظر إلى التحليلات المنشورة، بحذر شديد، لأنها قد تكون جزءًا من حملة تستهدف التأثير على الرأى العام وتوجيهه. وهناك فارق كبير بين التحليل السياسى الأمثل، وبين ما يحدث فى الواقع وفى الممارسة العملية.

فى كتابه «منهجية التحليل السياسى وأهم أدواته»، يقدم الدكتور خيرى فرجاني، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، تصورًا مثاليًا للتحليل السياسى ويراه «وسيلة» لإيصال فكرة أو وجهة نظر قريبة للواقع، من خلال عرض جميع جوانب الحدث واستنتاج أسبابه، ودوافعه، وأهدافه، وتوقع ما سوف تؤول إليه الأحداث فى المستقبل القريب والبعيد، فضلا عن معرفة تأثيراته على الواقع الراهن». والتحليل السياسي، فى رأيه، شكل من أشكال العمل السياسي، إذ تعتمد عليه الحكومات الرشيدة والناضجة فى اتخاذ قراراتها، خصوصاً إذا ابتعد هذا عن إصدار أحكام مطلقة والمعالجة العاطفية، التى لا تستند إلى أدلة واضحة ومنطقية. مع أخذ الآراء والتقديرات المخالفة فى الاعتبار. فوظيفة المحلل السياسى لا تنصرف، فى الأصل، إلى تثبيت قناعات أو زعزعة قناعات أخرى بقدر ما هو محاولة لفهم الحدث على نحو يساعد على بناء تصور وتتبع مسار تطوره واحتمالات هذا التطور فى ضوء المعطيات المتاحة والمقارنة. وتختلف جودة التحليلات السياسية باختلاف مؤهلات القائم بالتحليل وقدرته على الإلمام بالجوانب والأبعاد المختلفة للحدث الذى يدرسه، وبذل الجهد فى تحدى قناعاته الشخصية، قبل تحدى قناعات الآخرين، فمهمة المحلل السياسي، أولاً وقبل أى شيء، هى السعى الدؤوب وراء الحقيقة، وليس مهمته إثبات صحة قناعاته الشخصية أو قناعات الآخرين.

غير أن هذا النهج قد لا يعجب المناصرين المتحمسين لأحد أطراف الصراع، خصوصاً الذين تمنعهم تصوراتهم الأيديولوجية المسبقة عن رؤية الواقع وحقائقه، وكثيراً ما يلجأ هؤلاء إلى توجيه الاتهامات للمحللين الذين يصلون إلى استنتاجات قد لا تتفق مع أهوائهم. وتتراوح هذه الاتهامات بين بث روح انهزامية لدى فى أوساط الجمهور، بافتراض حسن نية المحلل، وشن حرب نفسية لصالح العدو، واتهامهم بـ«خيانة» الوطن. من المؤسف، أن مثل هذه الاتهامات، قد ترهب كثيراً من المحللين عن إعلان آرائهم الحقيقية والنتائج التى توصلوا إليها، خصوصا إذا كان من المتوقع أن تتصادم هذه النتائج مع التوجهات السياسية العامة أو قناعات الجمهور، واللجوء إلى أساليب الترهيب وممارسة «الإرهاب الفكري». ولا يملك هؤلاء شجاعة العدول عن آرائهم إذا تبين لهم خطؤها، ويسعون إلى إضفاء تفسيرات عن التطورات الجارية فى مسار الصراع المفتوح على نحو يثبت قناعاتهم، رغم أن الأحداث تمضى فى وجهة أخرى مغايرة أو تتعارض بشكل صارخ مع تصوراتهم، وغالباً ما يصر هؤلاء على أن التاريخ سيمضى فى النهاية وفق تصوراتهم وأمانيهم، من منطلق إيمانهم بأنهم على حق وبأن الحق لا بد وأن ينتصر فى النهاية، لكن غالبًا ما تكون هذه النهاية فى لحظة ما بعيدة فى المستقبل، إذا تغاضينا عن مسألة ما إذا كان الطرف الذى يدعمونه يتخذ الموقف الصحيح استناداً إلى الواقع ومعطياته. والأخطر أن هؤلاء لا يلتفتون، غالباً، إلى التطورات التى طرأت على مفهوم الحرب ووظيفتها وأنماطها ولا التحولات فى موازين القوى والمواقف على المستويين الإقليمى والدولي، وكانت الحرب الأولى المباشرة بين إسرائيل وإيران كاشفة لخطورة مثل هذا النوع من الاتهامات للتحليلات التى لا توافق هوى هؤلاء أو توقعاتهم. فعدالة القضية لا تضمن بالضرورة سلامة استراتيجية الدفاع أو المقاومة وهزيمة المعتدي، خصوصًا إذا تم تجاهل حركة الواقع ومعطياته.

استشراف المستقبل أم صنعه

هناك فارق آخر مُهم بين دور المحلل السياسى ووظيفته وبين دور السياسى وصانع القرار. وكثيراً ما يؤدى الخلط بين دور كل منهما إلى مشكلات، خصوصًا إذا سعى المحلل إلى التأثير المباشر على صانع القرار وتوجيهه لتفضيل بديل أو حزمة من البدائل، ففى هذا تجاوز لحدود دوره الذى ينحصر فى التوصية بالبدائل فقط. وفهم حدود دور كل من المحلل ورجل السياسة يساعد على بناء علاقة إيجابية تجعل التعاون فيما بينهما مثمرًا. إن الشاغل الأساسى للمحلل السياسى هو تفسير ما يحدث، ويكون التفسير دقيقا كلما كان المحلل قادرًا على وصف ما يحدث وسعيه الدؤوب للإجابة عن سؤالى لماذا؟ وكيف؟، أما السياسى فمنشغل بالأساس بتغيير الواقع وليس بتفسيره، لكن نجاح خطته للتغيير يعتمد إلى حد كبير على دقة التحليل والاستناد إلى معلومات دقيقة، والابتعاد عن المعلومات الخاطئة والمُضللة أو المبالغ فيها. والسياسى الذى يسعى لتوجيه المحلل أو الباحث لتجاهل بيانات أو معلومات أو إعادة صياغة البدائل لتبرير القرار الذى سيتخذه إنما يسعى للتنصل من مسؤوليته عن القرار الذى سيتخذه، وهو بذلك يتخلى عن دوره أو وظيفته الأساسية، ويدفع المحلل إلى التخلى عن مهمته الأساسية المتمثلة فى السعى إلى الوصول إلى تصور أقرب إلى الواقع من خلال تفكيك الحدث إلى عناصره الأولية وتحليلها لفهم الأسباب، وربطه بغيره من أحداث لاستخلاص النتائج، ومعرفة كيفية تطور الحدث. ويتعارض هذا مع فكرة حيادية وموضوعية المحلل السياسى التى تقتضى منه التحرر من الأحكام المسبقة، بما فى ذلك الوقوع تحت تأثير أحداث مشابهة فى السابق دون مراعاة اختلاف الظروف والمعطيات، وتدخل عوامل قد يتغير وزنها النسبى نتيجة لمتغيرات ومستجدات.

فالتحليل السياسى مهمته استشراف المستقبل من خلال تقييم فرص تحقق أحد الاحتمالات المتوقعة، ولا يجب أن يسمح المحلل لتفضيلاته أو تمنياته أو معتقداته وعواطفه ورأيه الخاص بالتأثير على عملية التقييم هذه، وأن يلتزم فى ذلك بأقصى درجة من الحيادية والموضوعية، رغم صعوبة ذلك فى مجال العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، حيث يتأثر الباحث بثقافته وبيئته ورؤيته الشخصية وتجربته الخاصة، وأيضاً بالتوجهات السائدة والمزاج العام، ذلك لأن تحرى الحياد والموضوعية قد يفيد فى تقديم بدائل يمكن للسياسى أن يختار الأنسب منها. ومهمة المحلل أسهل إذا كانت محصورة فى نطاق دائرة ضيقة تقتصر على رجال السياسة وصُنَّاع القرار لكنها أصعب فى حالة نشر هذا التحليل على جمهور أوسع. والسياسى غير ملزم بالضرورة باتباع التوصيات المحللين والباحثين، وإنما قد يستفيد من هذه الدراسات من أجل إعادة ترتيب الموقف السياسى بنائيا من أجل تحقيق أهدافه وكسب دعم الآخرين أو دفعهم لذلك. السياسة بهذا المعنى حرفة أو فن، أكثر من كونها منهجا للتحليل. ويعتمد رجل السياسة، بشكل أساسى على مهارته السياسية وبصيرته وحسه القيادي، وقد يستفيد فى ممارسته من الدراسات أو لا يستفيد منها، هذا يتوقف على تقديره للموقف. وهناك أمثلة كثيرة لقرارات سياسية جاءت على الرغم من تقديرات وتوقعات المحللين، ونتوقف هنا عند قرار الرئيس الأمريكى جورج بوش بغزو العراق فى عام ٢٠٠٣، وقرار الرئيس دونالد ترامب بالتدخل فى حرب إسرائيل وإيران بتوجيه ضربات عسكرية لإيران، والذى اتخذه أيضًا على الرغم من السيناريوهات الكارثية التى حذر منها المحللون.

حرب العراق ٢٠٠٣ وحرب إيران ٢٠٢٥

بعد حرب الكويت عام ١٩٩١، ركزت معظم التحليلات الصادرة عن مراكز التفكير الأمريكية على التهديدات والتحديات الإقليمية التى من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة إذا أقدمت على تغيير نظام الرئيس العراقى صدام حسين بالقوة، وركزت التحليلات بشكل خاص على التوازن الطائفى فى العراق نتيجة لصعود الشيعة سياسيًا بدعم إيراني، استنادا إلى تحليل الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، والدعم الذى تقدمه إيران لأحزاب سياسية شيعية، وركزت أيضاً على تأثير مثل هذه الخطوة على الاستقرار السياسى داخل العراق بسبب تركيبته الطائفية. وأثرت هذه الأوضاع على الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة التحدى الذى يمثله صدام حسين للسياسات الأمريكية فى المنطقة، وجرى تناول هذه الاستراتيجية والخيارات المتاحة أمام صانع القرار الأمريكى فى تقرير صدر عام ٢٠٠٠ عن مؤسسة راند للأبحاث، وغيرها من تقارير صدرت من مراكز أبحاث أخرى. ولم تؤثر هذه التقديرات على قرار الرئيس الأمريكى جورج بوش لغزو العراق عسكريا فى عام ١٩٩٣، دون تفويض من الأمم المتحدة، بزعم تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وقدم الاستعداد لهذا الغزو نموذجاً لكيفية التأثير على مراكز التفكير وتوجيهها للتركيز على خطر أسلحة الدمار الشامل وإعداد تقارير ملفقة جرى فيها تضخيم الخطر الذى تشكله هذه البرامج على توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط.

فيما تشير تقديرات أخرى أن قرار الحرب اتخذ فى سياق طموحات إدارة الرئيس بوش والمحافظين الجدد لإعادة صياغة موازين القوى الإقليمية والعالمية فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والتى وظفتها الإدارة الأمريكية بما يخدم هذه الخطة تحت شعار الحرب على «الإرهاب» التى بدأت بغزو أفغانستان أواخر عام ٢٠٠١، ثم غزو العراق فى ٢٠٠٣، والإطاحة بالنظام فى البلدين. وكانت التحليلات السابقة بخصوص النتائج المتوقعة للإطاحة بحكم صدام حسين دقيقة على حد أن التطورات اللاحقة تطابقت مع تلك التوقعات، وفى مقدمتها تعاظم نفوذ الأحزاب الشيعية وتعاظم النفوذ الإيرانى فى العراق وفى سوريا ولبنان، وكذلك فيما يخص عدم الاستقرار الداخلى فى العراق، الذى كان على وشك التفتت إلى ثلاثة دويلات على أسس طائفية وصعود الجماعات الإسلامية المسلحة، مستلهمة أيديولوجية تنظيم القاعدة، ثم صعود تنظيم الدولة الإسلامية وسيطرته على مناطق فى شمال العراق وشمال سوريا، وتهديده لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وكان لهذه التطورات تأثيرها على سياسات الولايات المتحدة تجاه العراق وسوريا وعلى شكل التعاون العسكرى والتواجد العسكرى ميدانياً وسياساتها لمحاربة التطرف والإرهاب.

لكن ظل التهديد الذى تشكله إيران والشكوك فى أنها تسعى لإنتاج أسلحة نووية بعد الكشف عن أنشطة سرية تنفذها بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية هاجساً رئيسيا للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة، لاسيما إسرائيل ودول الخليج العربية المجاورة لإيران، والتى رأت فى الاتفاق النووى الذى وقعته إيران مع القوى العالمية الست، الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا، فى عام ٢٠١٥، مكافأة لها وأن إيران قد تتحول إلى مصدر تهديد أكبر على مصالح تلك الدول بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها وفى ضوء برامجها العسكرية، خصوصاً برنامجها الصاروخى الذى لم يشمله الاتفاق النووي، وكذلك سياستها التى تقوض استقرار الدول المجاورة من خلال الإشراف على تشكيل جماعات مسلحة موالية لها، على غرار جماعة حزب الله فى لبنان، بزعم مقاومة إسرائيل وسياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين ولبنان وسوريا. ولعب تغير السياسات الأمريكية بعد فوز الرئيس الجمهورى دونالد ترامب فى انتخابات عام ٢٠١٦، فى توجيه السياسات الأمريكية فى المنطقة وفقاً لأولويات التهديدات الناشئة نتيجة للانتفاضات التى شهدها العام العربى فى عام ٢٠١١، واندلاع الحرب الأهلية فى سوريا وفى اليمن وما ترتب على ذلك من تقديرات تحذر من نشوب حرب إقليمية واسعة قد تهدد استقرار المنطقة وقد تغرى قوى دولية وإقليمية أخرى بالتدخل.

ويمكن القول أن العامين الماضيين، ومنذ اندلاع الحرب فى غزة، شهدت ما يمكن وصفه بسباق بين السياسيين فى الولايات المتحدة والدول الرئيسية فى المنطقة لاحتواء توقعات المحللين والخبراء السياسيين ومنع التصعيد إلى حرب إقليمية واسعة نتيجة للحرب فى غزة وسعى رئيس الوزراء الإسرائيلى وحكومته اليمينية المتطرفة لفرض أجندتهم السياسية الخاصة بتصفية القضية الفلسطينية وتحويل إسرائيل إلى قوة إقليمية رئيسية للمنطقة استناداً إلى قوتها العسكرية والتكنولوجيا، والتى دفعتها لشن حرب على إيران لقطع الطريق على أى احتمال لنجاح المفاوضات الأمريكية الإيرانية التى تجرى بوساطة عُمانية والتوصل إلى استئناف الاتفاق النووى بين إيران والقوى الغربية لا يشمل تفكيك البرنامج النووى الإيرانى ولا سياسات إيران الإقليمية. وسعت إسرائيل إلى استثمار التفوق الذى حققته على الجبهة اللبنانية وإخراج حزب الله من المواجهة بعد اغتيال زعيمه حسن نصر الله وتحييد الجبهة السورية بعد الإطاحة بحكم الرئيس بشار الأسد الحليف المقرب لإيران وبعد استهدافها للكوادر العلمية والعسكرية والسياسية الإيرانية، وقررت المبادرة بشن حرب على إيران فى مجازفة استراتيجية محسوبة والاطمئنان إلى الدعم الأمريكى وأن الولايات المتحدة ستتدخل فى الوقت المناسب لإنقاذها ووقف الحرب، دون تحقيق أى من الهدفين الرئيسيين، وهما تدمير البرنامج النووى الإيراني، أو تغيير النظام فى إيران.

الجائزة الأساسية التى حققتها إسرائيل من هذه الحرب هو تعطيل المفاوضات النووية الأمريكية الإيرانية، وهو هدف قد يكون كافيا لنتنياهو وحكومته للتركيز على سياساتها الرامية إلى تطبيع العلاقات مع الدول العربية وتصفية القضية الفلسطينية. غير أن نجاح هذه الاستراتيجية مرهون باعتبارات كثيرة معظمها يتعلق بالتطورات السياسية على الساحة الإسرائيلية، وبقرارات القيادة السعودية ومواقف دول عربية أخرى، بينما لا يزال وضع البرنامج النووى الإيرانى وقدراتها العسكرية التى أظهرتها مصدر قلق لإسرائيل. لكن أحد النتائج التى كشفت عنها المواجهات العسكرية التى استمرت ١٢ يوما تتمثل فى صعوبة بناء تحالف عسكرى إقليمى مناوئ لإيران من ناحية، ومحدودية النتائج التى يمكن تحقيقها بالقوة المسلحة، وأيضا حدود تأثير الحملات الدعائية والحرب النفسية.

بقلم: أشرف راضي